

في ضوء ثورتَي مصر وتونس

المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية وأدوارها المتغيرة



عايش على عواس
aish@shebacss.com

ومعطياتها أن ما يجري على أرض الميدان هو ثورة بالفعل، وليست مجرد نوبة غضب شعبية يسهل احتواؤها، وتنفيس احتقانها، بدليل كثافة القوى البشرية المؤيدة لها، وتعدد أطراف مناصريها والمنافحين عنها، وعليه فإن مواجهة الجماهير بالقوة والعنف لن تفضي حتماً إلى إنهاء الأزمة وإخماد أوارها بقدر ما ستساعد على توسيع لهيب اشتعاله، وربما إلى إسالة بحر من الدماء دون جدوى سوى تقويض الدولة، وهز استقرارها، وخلخلة تماسكها وبنيتها، كذلك فإن من شأن المواجهة أن تقوض وحدة الجيش وتماسكه باعتبار أن أفرادها أو جزءاً منهم على أقل تقدير قد يرفضون خطوة من هذا القبيل، لأنهم في الأخير جزء من هذا المجتمع، ولهم على الأرجح أقارب وأبناء وعمومة يشاركون في الاحتجاجات، وبالتالي قد يرفضون الاستجابة للأوامر العسكرية التي تطلب منهم إطلاق النار حرصاً على ذويهم، وذلك إذا ما حدث ستكون له عواقب كارثية على أحد عناصر قوة محكمة الجنائيات الدولية.

ورغم كل ذلك، فهناك بعض أوجه الخلاف بين المشهدين المصري والتونسي، وبالأخص في فترة ما بعد سقوط الأنظمة السابقة، فبعبكس تونس التي ألت فيها السلطة بعد رحيل زين العابدين بن علي إلى حكومة مدنية أسندت مهام إدارات الدولة في مصر بعد رحيل مبارك إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، برئاسة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي إلى حين إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر، الأمر الذي يعده بعض المصريين مؤشراً على إمكانية الالتفاف على ثورة 25 يناير، وتقليص طموحاتها شيئاً فشيئاً، وقد تجسدت هذه المخاوف والشكوك من خلال المظاهرة المليونية التي أقيمت في الجمعة التالية لرحيل مبارك، حيث تردد أن الهدف منها هو مواصلة الضغوط على المؤسسة العسكرية لكي تسارع في تنفيذ مطالب ثورة الشباب، ويقال أنها ستستمر في الفترة القادمة من أجل نفس الغرض، ولكن تحت لافتة الاحتفال بانتصار الثورة، وخلاف ذلك يرى آخرون أن تولي الجيش زمام القيادة شيء طبيعي، خاصة وأن البلد، في هذه المرحلة بالذات - بحاجة إلى قوة حاسمة ومقتدرة على إعادة فرض النظام، وخلق الطمأنينة في النفوس، حتى تتجاوز مصر وأهلها أثر الأزمة ومخلفاتها إلى درجة لا تتساورهم الشكوك بأن الجيش سيلتزم بتعهداته، ويسلم السلطة لحكومة مدنية نهاية المطاف المحددة.

وبغض النظر عن رفضنا أو تأييدنا لأي من هذين الرأيين، يعتقد كاتب هذه السطور أن باب النقاش حول الدور المستقبلي للجيش المصري في الحياة السياسية، وما إذا كان سيقتل بنقل السلطة إلى هيئة مدنية أو أنه سيطر مسكاً بزمام السلطة، وعدم التخلي عنها أو تقاسمها، سيظل مثار جدل في الفترة القادمة من الزمن، مع ضرورة التأكيد على أن ما جرى في تونس ومصر يؤسس - بلا شك - لمرحلة جديدة في تاريخ المؤسسة العسكرية العربية، بل وتاريخ المنطقة ككل إلى درجة لا نستبعد معها أن يتراجح دور العسكر لصالح القوى المدنية فيما هو قادم من السنين، وإن بشكل تدريجي، باعتبار أن الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات هي رهان المستقبل وعنوانه العريض.

الغضب المكبوت، بحيث أوجدت شعوراً جمعياً بضرورة رحيله بما في ذلك داخل صفوف الجيش لأن أفرادها في الأخير كانوا جزءاً من المجتمع، ومن المؤكد أن نار الظلم طالهم شررها بطريقة أو بأخرى، سواء من خلال تعرض أقارب لهم للتعذيب والملاحقة، أو من خلال شعورهم بالتهميش، ناهيك عن أن الجيش بعده الذي يقدر بنحو 35 - 40 ألف جندي غير قادر بالفعل على قمع المحتجين، وإعادة الهدوء إلى البلاد، خاصة بعد أن عمت المظاهرات الشعبية كافة المدن التونسية.

كما أن الوضع التعليمي المتقدم في تونس، الذي يعد الأفضل مقارنة بباقي دول المنطقة العربية ساهم هو الآخر في تقبيد حركة الجيش، ومنعه من الانزلاق نحو مواجهة المحتجين، وإطلاق النار عليهم بحكم أن المستوى التعليمي الجيد لمنتسبيه دفعهم إلى التقيد بخصوص الدستور، وعدم التمثل في الحياة السياسية خصوصاً وأن الجيش التونسي، وعلى عكس ما هو سائد في الجيوش الأخرى في المنطقة، ظل منذ استقلال تونس ملتزماً بعدم الانخراط في السياسة حتى في عهد بورقيبة، وهذه التقاليد لعبت دوراً الأخرى دوراً لا يستهان به في تحديد موقف الجيش، واجتناب المصادمات مع جموع المتظاهرين.

وينطبق الأمر نفسه على سلوك الجيش المصري أثناء تصاعد الاحتجاجات الشعبية المناوئة للرئيس السابق محمد حسني مبارك مع وجود بعض أوجه الخلاف إلى حد ما بين الطرفين. فبالعودة إلى تجربة الفترة الماضية، كان الجيش المصري قد نزل إلى الشارع مرتين، وفي كليهما كان منحازاً إلى نظام الحكم بصورة لا تقبل الجدل، الأولى حدثت عام 1978 وفيها أخدم الجيش ما عرف حينها بانتفاضة الخبز، والثانية عام 1986، وفيها نزل الجيش لقمع انتفاضة قوات الأمن المركزي التي طالبت وقتها برفع المراتب، لكن الجيش المصري هذه المرة نزل إلى الشارع بطريقة وعقلية مختلفة، فمنذ اللحظة الأولى لوصول الأليات العسكرية إلى الميدان واحتكاك منتسبيه بجموع المواطنين، أعلن الجيش أنه لن يستخدم العنف ضد المتظاهرين، وسيقف على الحياد من وقائع ما يجري، وحصر دوره في بداية الأمر على حماية المنشآت والمباني الحكومية، والحق أن نزول الجيش حظي بارتياح وترحيب واسع من الشارع المصري، وإن كان عدم منعه لموالي الحزب الحاكم من مهاجمة المحتجين في ميدان التحرير بواسطة الخيول والجمال من ناحية، ودعواته من وقت لآخر المعتصمين بالعودة إلى منازلهم قد أثار بعض التساؤلات حول حيادية الجيش، وحقيقة موقفه من الأزمة، لكن - ومع كل ذلك - يمكن القول بكل حيادية وصدق أن الجيش المصري تعامل مع الأزمة بعقلانية وحسن تدبير، والتزم بموقف متوازن حاول فيه إمسك العصا من الوسط، رغم صلاته الوثيقة بمبارك، مقارنة بعلاقة نظيره زين العابدين بن علي مع الجيش التونسي. وكان يحاول قدر الإمكان من خلال موقفه هذا حفظ ماء وجه قائده الأعلى، بما يؤدي إلى خروجه من السلطة بكرامة ودون شعور بالهجر أو الإهانة، وفي الوقت نفسه كسب احترام الناس وثقتهم حتى لا تندفع الجموع الغاضبة من المحتجين في قلب القاهرة وبقية المدن المصرية إلى رسم رؤى وتصورات سلبية تجاه المؤسسة العسكرية، ومن ثم إلى تبني خيارات جنونية ذات كلفة باهضة على الدولة والمجتمع، وقد حقق الجيش من خلال هذا التصرف جزءاً مما أراد، وليس كل ما أراد الوصول إليه، فهو من ناحية خرج من الأزمة محتفظاً بثقة الناس واحترامهم، ولكنه من ناحية ثانية لم يتمكن من إبقاء الرئيس مبارك على قمة السلطة حتى نهاية مدته القانونية، وبالتالي الخروج من السلطة بصورة مشرفة. لا شك في أن تصرف الجيش المصري وتعاطيه مع الأزمة بالشكل الذي تم شرحه أنفاً تقف وراءه مجموعة من العوامل والأسباب منها أن الجيش أدرك من خلال حقائق الواقع

بخلاف ما كان يشاع في الفترة الماضية بأن المؤسسة العسكرية في الدول العربية ليست سوى أداة في يد الأنظمة الحكم تسخر لخدمتها، وقمع خصومها ومناوئتها؛ أظهرت وقائع الأحداث الأخيرة في مصر وتونس ما يشير إلى عكس ذلك تماماً، بل وأكدت أن الجيوش في المنطقة العربية في هذه المرحلة تحديداً ربما أصبحت مهياً للعب دور مساعد في عملية التحول الديمقراطي، والتسريع بعجلة دورانها، فخلال فترة الاحتجاجات الشعبية المناهضة للرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، التي استمرت زهاء شهرين، رفض الجيش التونسي الأوامر الرئاسية التي تحضه على التدخل وقمع المتظاهرين، وظل متمسكاً بموقف الحياد، ويتردد أن قادة الجيش ساهموا في إقناع بن علي بضرورة الرحيل ومغادرة البلاد حتى لا تصل الأمور إلى مرحلة الفوضى غير المسيطر عليها، وخلال فترة الاحتجاجات تبادل أفراد الجيش أثناء تواجدهم في الشوارع الود مع المتظاهرين، وقبلوا استلام باقات الورد التي أهداها إياهم المحتجون، وفي مناسبات معينة التقط مواطنون صوراً مع الجنود فوق ظهور الدبابات، ويقال بهذا الخصوص أن قائد هيئة أركان الجيش التونسي رشيد عمار خير خلال الاضطرابات الاجتماعية بين الاستجابة لتنفيذ التعليمات الرئاسية التي تقضي بإطلاق قوات الجيش النار على المحتجين أو العزل من منصبه، فما كان من رشيد إلا أن رفض العرض الأول وسلم بالخيار الثاني، وقد روى التونسيون في سياق ذكرى الأزمة بعض المشاهد التي قالوا أنها لن تنسى في حياتهم، ومنها على سبيل المثال أن أفراد الجيش رفعوا أسلحتهم في وجه قوات مكافحة الشغب عندما احتُمى بهم مجموعة من الشباب الغاضب، وفي مشهد آخر مؤثر وقف جندي إجلالاً وأدى التحية العسكرية عندما مرت بجواره جنازة أحد الضحايا الذين سقطوا خلال الاضطرابات، رغم أن بن علي حينها كان ما يزال يمارس مهامه.

وعقب رحيل بن علي خارج البلاد أظهر الجيش الزهد في السلطة، ولم يظهر من تصرفات قياداته ما يوحي بالرغبة في الصعود إلى سدة الحكم، وقيادة الدولة بقدر ما حاولت تلك القيادات تهدئة الوضع عبر إقناع المحتجين بعدم الاستمرار في المطالبة بإسقاط حكومة الغنوشي حتى لا تدخل البلاد في حالة فراغ دستوري، وتطمين الشباب بضمان تنفيذ المطالب التي ثاروا من أجلها من خلال تعهد قائد أركان الجيش الجنرال رشيد عمار بحماية الثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وعدم الخروج على الدستور، في إشارة واضحة إلى التزام الجيش بالحياد، وعدم الاستيلاء على السلطة. ونتيجة لذلك كله فقد تحولت العلاقة ما بين الجيش وجموع المواطنين من حالة الرهبة والتوجس إلى حالة من الاحترام والود المتبادل إلى درجة أن الجيش التونسي منذ سقوط نظام زين العابدين صار يحظى باحترام طيف واسع من التونسيين.

وفي واقع الأمر، فإن تصرف الجيش التونسي أثناء وبعد الأزمة على النحو المشار إليه يعود إلى جملة من العوامل منها أن الجيش كما تقول الروايات المتواترة لم تكن تجمعه روابط قوية بالرئيس بن علي الذي كان يعتمد بدرجة قوية على قوات الأمن والشرطة والمخبرين السريين، إلى درجة أن الجيش التونسي تعرض في عهده لعملية "تقليم أظفار"، وقلصت موازناته، وعدده وتجهيزاته عما كان عليه الحال في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة. الأمر الذي ترتب عليه حرمان الرئيس من تعاطف الجيش، ووقوفه إلى جانبه، فيما يعزو آخرون الأمر إلى الطريقة التي اتبعها المحتجون، والتي التزموا فيها الوسائل السلمية في التعبير عن مطالبهم، مما حال دون إيجاد الذرائع والمبررات التي من شأنها أن تبرر استخدام العنف ضدهم من قبل قوات الجيش، وفوق ذلك أحسب أنه وإلى جانب ما سبق أن الطريقة التي كان يسلكها نظام بن علي القمعي أثارت موجة من

إهدار كل فرد لقطرة ماء
تساوي 23 مليون قطرة



SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة
14 أكتوبر
للصحافة والطباعة والنشر



Water for People
in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources